Permanent Mission
of the
Syrian Arab Republic
Geneva

الجمهورية العربية السورية
البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف

بيان السفير حيدر علي أحمد

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

الدورة لخامسة والسبعون للجنة التنفيذية للمفوضية السامية

للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

جلسة النقاش العام

جنيف 14-18 تشرين الأول 2024

السيدة الرئيسة،

السيد المفوّض السامي،

اسمحوا لي بدايةً أن أتوجّه بالشكر والتقدير لكم ولفريقكم على عملكم الدؤوب لتنفيذ ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خلال هذا الظرف الصعب في ظل ما يشهده العالم، وبشكل خاص منطقتنا من اعتداءاتٍ واستخدامٍ وحشي للقوة، تسبب بزيادة غير مسبوقة في معدلات اللجوء والنزوح.

إنّ ما يجرى اليوم في فلسطينَ المحتلة ولبنان، يُعد أوضحَ مثالٍ على الإبادة الجماعية بحق أبناء الشعب الفلسطيني، والتهجير القسري وملاحقةٍ وقتلٍ للاجئين والنازحين في مراكز الإيواء والمستشفيات والمدارس. وما يُرافقه من قتلٍ وترهيبٍ للمدنيين، وتدميرٍ للمناطق السكنية والمرافق المدنية.

السيد المفوّض السامي

منذ بدء الأحداث الأخيرة، وبشكل خاص في لبنان، واجهت سورية موجةَ نزوحٍ كبيرة، وقد بذلت الحكومة السورية جهوداً قصوى، تُضافُ إلى جهودها السابقة لدعمِ العودةِ الكريمة للاجئين والمُهجرين السوريين، حيث اتخذتْ العديدَ من الإجراءاتِ والتسهيلات، سواء تلك المتعلقة بالوثائق اللازمة لدخول سورية، وتأمين التنقلات المجانية للسوريين العائدين إلى أماكن سكنهم الأصلية، وتعليق قرار تصريف 100 دولار بالنسبة للسوريين

العائدين، إضافةً إلى إنشاءِ مراكز إيواءٍ للوافدين اللبنانيين والأجانب، ومنحهم الحسومات والمساعدات والخدمات اللازمة التي يحتاجونها. وهي الأمور التي لمسها السيد المفوض السامي خلال زيارته الأخيرة إلى سورية، مما مكّن قرابة /450/ ألفاً من المواطنين السوريين والوافدين اللبنانيين والأجانب من دخول سورية حتى اللحظة، هرباً من جحيم القصف الإسرائيلي.

لقد قامت الحكومة السورية بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنفيذ كافة الإجراءات التي سبق وتمّ التفاهم مع المفوضية عليها، إضافةً إلى قيامها بإجراء مناقشات مع عددٍ من دول المنطقة لإطلاق مشاريع ريادية تُساعد على تسهيل وتسريع العودة، إلا أنّ التحديات الناتجة عن العدوان الاسرائيلي المنفلت على شعوب ودول المنطقة، تضعنا أمام تحدٍ جديد يتطلب حشد مزيد من الدعم للاستجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة، سواء ما يتعلق بمتطلبات المواطنين السوريين العائدين الذين يواجهون صعوبات في العودة إلى مناطقهم الأصلية، ما يجعلهم نازحين داخلياً، أو الوافدين اللبنانيين والأجانب.

إنّ مواجهة هذا الواقع الجديد وما يحمله من تحديات، يتطلّب في المقام الأول، ما كنا قد أكدنا عليه مراراً حول ضرورة وقف دعم الإرهاب والميليشيات الانفصالية، وإنهاء الاحتلال الأجنبي للأراضي السورية، ورفع الإجراءات القسرية الأحادية، ووقف نهب الثروات الوطنية، إضافة إلى وقف حملات التضليل التي تروج لها بعض

الـدول للتشـكيك بجهـود الدولـة السـورية. وبـالتوازي مـع ذلـك، مـن الضـروري التركيـز بشـكل أكبـر علـى مشـاريع التعـافي المبكـر فـي سـورية بمـا يُسـهم فـي تحسـين وإعـادة تأهيـل المرافـق الخدميـة وتـأمين المتطلبـات الأساسـية للعائـدين، إضـافة إلـى تـأمين مراكـز الايـواء والمسـاعدات الإنسـانية للوافـدين اللبنـانيين والأجانـب. وهـو مـا نأمـل مـن المفوضية أن تركز في عملها عليه.

السيد المفوّض السامي،

إنّ الحالـة التـي وصـل إليهـا العـالم تتطلـب إعـادة تنشـيط الجهـود الإنسـانية والعمـل لمواجهـة التحـديات والظـروف العصـيبة. ولا بـدّ مـن وفـاء المـانحين بالالتزامـات المشـتركة التـي وعـد الجميـع بهـا، خدمـةً للاجئـين، مـع التأكيـد علـى ضـرورة دعـم البلـدان الأصـلية للاجئـين. ونشـدّد علـى أهميـة أن تسترشـد التعهـدات بواقـع عمـل المفوضـية فـي الدول المعنية، وطبيعة المشاريع التي تتطلبها كل حالة.

ختامـاً، نتطلـع إلـى مواصـلة التعـاون البنّـاء والحـوار مـع المفوضـية حـول المسـائل المتعلقـة بولايتهـا، ومـع مختلـف الجهـات والمنظمـات المعنية بعودة اللاجئين والنازحين داخلياً.